سمسم - مشاركة مواطنة
ⵙⵎⵙⵎ - ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⵙⵙⵓⵔⵜ
SIMSIM - PARTICIPATION CITOYENNE

نوابك
nouabook.ma

دليل الترافع المؤسساتي

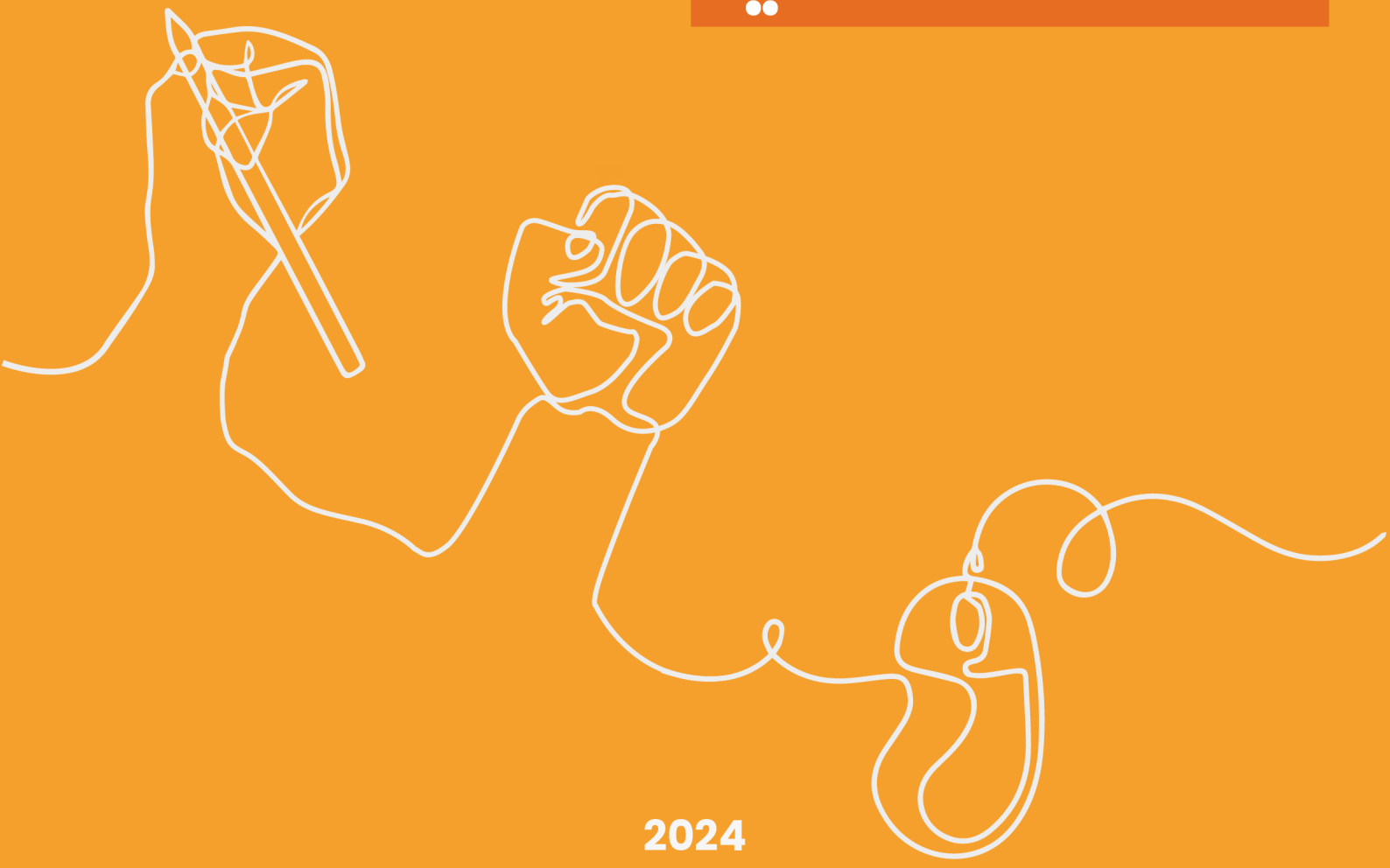

2024

لماذا هذا الدليل؟

تكمن أهمية هذا الدليل حول الترافع المؤسساتي في ضرورة تقوية ودعم مفاهيم وقيم المشاركة المواطنة التي تضمن انخراط المواطن وإسهامه في كل فعل أو عمل من أجل تحقيق مصلحة أو منفعة عامة إما بشكل مادي من خلال المجهود المبذول، أو بشكل معنوي من خلال التعبئة و إبداء الرأي في مراحل صنع السياسة العمومية باعتبارها تحويل لحاجيات ومتطلبات الساكنة إلى حلول عملية قابلة للتطبيق والترجمة على مستوى أرض الواقع، أو تقديم مقترحات لصانع القرار على أساس الخبرة و المعرفة المتوفر عليها، حيث إن الجمعيات التي تعمل بشكل جدي وتتمكن من مراكمة تجربة في مجال تخصصها تصبح مؤهلة وقادرة على تقديم خبرتها إلى المؤسسات المختصة في مجال صياغة التشريع وصنع السياسات العمومية.

إن قيمة أي تقدم يتم تحقيقه على مستوى الديمقراطية لم يعد يقاس فقط بمدى تطور مؤشرات الديمقراطية التمثيلية -على أهميتها- من وجود شكلي ومنتظم للانتخابات الحرة والنزيهة وما ارتبط بها من تعددية حزبية وحريات أساسية...، بل إن بعض مؤشرات قياس الديمقراطية جعلت من حجم مشاركة المواطنين في مساءلة التشريع والسياسات والتأثير في صنعها أحد المؤشرات الدالة على الديمقراطية.

في المغرب لازالت مسألة علاقة المجتمع المدني والمواطنين والمواطنات بصناعة القرار العمومي تحتل مكانا ملتبسا ومعقدا، فمن جهة هناك الاختيارات التي يعبر عنها المواطن في اللحظة الانتخابية التي تفرز جزءا من الفاعلين الأساسيين في التدبير العمومي أي البرلمان والحكومة، وهي المؤسسات المعنية -من الناحية النظرية على الأقل- بطبيعة التشريعات والسياسات العمومية التي سيتم تنزيلها بناء على البرامج الانتخابية التي تشكل نوعا من التعاقد بين المواطنين والمواطنات والفاعل السياسي. ومن جهة أخرى هناك المقتضيات الدستورية والقانونية التي تتيح للفاعل المدني وعموم المواطنات والمواطنين مساحات للفعل والتأثير في التشريع والسياسات العمومية.

لكن التقييم الموضوعي من الناحية الواقعية، وخارج اللحظة الانتخابية، يكشف على أن التأثير في صناعة القرار العمومي يبقى دون المستوى المنتظر والممكن، سواء بالنظر للسقف الدستوري المرتفع، ولعدد الجمعيات المشكلة للنسيج الجمعوي المغربي أو بالنظر للتراكم الذي حققته هذه الجمعيات على مدار عقود من الزمن.

من هنا فإن الهدف الأساسي لهذا العمل هو وضع دليل مرجعي موجه لجمعيات المجتمع المدني والمواطنات والمواطنين ممن لهم الرغبة في التفاعل مع السياسات العمومية والتأثير فيها، والإسهام في عملية تشريع القوانين بما ينسجم مع احتياجات المواطنين والمواطنات ومتطلباتهم الأساسية، مع التركيز على مكانة القانون في تنظيم المجتمع، لأن صناعة القانون هي عملية تشاركية وتشاورية باعتباره شأنا عاما يتعلق بحقوق الأفراد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويؤثر على حياتهم الخاصة والعامة.

وقد حاول الدليل الوقوف بشكل مركز عند الإطار المعياري الدولي للمشاركة المواطنة والتفاعل مع البرلمان، مع استعراض سريع لبعض التجارب الدولية في إطار القانون المقارن لمختلف الآليات المتعلقة بالترافع والتأثير في التشريع والسياسات العمومية.

كما توقف عند الأساس الدستوري والقانوني للترافع في المغرب من خلال المقتضيات الدستورية المنظمة

للديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي والوطني، وكذا أهم المقتضيات القانونية التي تشكل أساسا للترافع والتأثير في السياسات العمومية الوطنية والترابية.

ويقدم الدليل التجربة التي راكمتها جمعية سمسم-مشاركة مواطنة في الترافع المؤسساتي في عدد من القضايا التي تهم الشأن العام الوطني وفي مواكبة عدد من الجمعيات في عملية الترافع، وذلك من أجل وضع القواعد الأساسية للترافع المؤسساتي كما هي متعارف عليها وكما راكمتها التجربة العملية للجمعية. كما سيتم من خلال الدليل، وفي إطار تثمين وترصيد تجربة الجمعية تقاسم بعض التجارب الخاصة بها في مجال الترافع المؤسساتي وجعلها رهن إشارة باقي منظمات المجتمع المدني والمواطنات والمواطنين.

المحور الأول : الإطار النظري لعملية الترافع

نقف في هذا المحور بتركيز عند الإطار المعياري الدولي للمشاركة المواطنة والتفاعل مع البرلمان، مع استعراض سريع لبعض التجارب الدولية في إطار القانون المقارن لمختلف الآليات المتعلقة بالترافع والتأثير في التشريع والسياسات العمومية.

كما سنتوقف عند الأساس الدستوري والقانوني للترافع في المغرب من خلال المقتضيات الدستورية المنظمة للديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي والوطني، وكذا أهم المقتضيات القانونية التي تشكل أساسا للترافع والتأثير في السياسات العمومية الوطنية والترابية.

ونستعرض في هذا السياق أهم التجارب التي عرفها المغرب في مجال الترافع والتأثير على السياسات العمومية سواء قبل دستور 2011 أو بعده، وذلك بغرض التركيز على الأهمية التي يكتسيها الترافع من خلال تجارب عملية كان لها أثر قابل للقياس في الواقع.

أولا : الإطار المعياري الدولي للمشاركة المواطنة

إن الممارسة الديمقراطية الفعالة تتطلب مشاركة جميع الأفراد في عمليات صنع القرار والتأثير عليها، وذلك من خلال وسائل محمية دستوريا وغير منحصرة في التصويت في الانتخابات العامة.

لقد أفرزت الأدبيات المعاصرة مفهوم الديموقراطية التشاركية الذي يتميز عن الديموقراطية التمثيلية، وهو مفهوم قديم يهتم في المقام الأول بضمان حصول المواطنين على الفرصة للمشاركة في صنع القرار بشأن الأمور التي تؤثر على حياتهم.

فقد تحدّث الفيلسوف الإنكليزي جون لوك عن نقائص الديمقراطية التمثيلية، حين ربط شرعية السلطة بشرعية الرأي العام التي يؤسسها المواطنون أنفسهم والذين تناط بعهدتهم مسؤولية تتجاوز مجرد التصويت لاختيار ممثليهم، إلى مراقبة نشاطاتهم ومحاسبتهم على أدائهم السياسي.[1]

كما سبق للفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو، صاحب فكرة العقد الاجتماعي، أن اعتبر بأن الديمقراطية التمثيلية تقوم على فترة قصيرة من الحرية تمنح للمواطن أثناء عملية التصويت ثم يترك المواطن للإهمال بوصفه مجرد ناخب، فدعا روسو إلى زيادة قوة الفرد وحمايته وإعادة الحرية له عن طريق خلق فضاءات أرحب، تسمح له بالمشاركة المباشرة في تدبير الشأن العام حتى تصبح الديمقراطية التشاركية التفاعلية أداة لتحقيق التحول المجتمعي وتدمج المواطن في السياسة العامة للمجتمع.[2]

1 أحمد قيدارة، الميزانية التشاركية كتكريس للديمقراطية المباشرة: مجالات التطبيق ببلدان الوطن العربي، منشور على الموقع الإلكتروني للمركز:caus.org.lb

2 نفس المرجع السابق.

وخلال القرن العشرين، بدأت بعض التطبيقات العملية المحدودة للديموقراطية التشاركية في مدن مختلفة حول العالم، وكان من أبرز النماذج تجربة بورتو أليجري بالبرازيل في الميزانية التشاركية في عام 1989، وهي عملية يقوم من خلالها المواطنون بالنقاش والتفاوض على توزيع الموارد العامة.

وفي التسعينات، انتشرت هذه الممارسة بسرعة من البرازيل إلى مدن أخرى في أمريكا اللاتينية وأوروبا ولا تزال تحظى بشعبية إلى يومنا هذا، ولا سيما على الصعيدين المحلي والترابي[3]. وقد اعتبر البنك الدولي في إحدى دراساته أن الديمقراطية التشاركية في هذه المدينة أدت إلى تحسن كبير في نوعية حياة السكان[4].

خلال أوائل القرن الحادي والعشرين، بدأت تجارب الديمقراطية التشاركية تنتشر في جميع أنحاء أمريكا الجنوبية والشمالية والصين وعبر الاتحاد الأوروبي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تمت صياغة خطط إعادة بناء نيو أورليانز بعد إعصار كاترينا في عام 2005 والموافقة عليها من قبل آلاف المواطنين العاديين. وفي عام 2011، سمحت إيرلندا بتأسيس جمعية وطنية تسمى «نحن المواطنون»، ردا على انعدام ثقة المواطنين المتزايد في الحكومة في أعقاب الأزمة المالية ل2007-2008، وكانت مهمتها تجريب استخدام هيئة ديمقراطية تشاركية واختبار ما إذا كانت قادرة على تعزيز الشرعية السياسية، وقد كانت هناك زيادة في الاهتمام بالعمل الحكومي، فضلا عن تحولات كبيرة في الرأي العام حول القضايا المتنازع عليها مثل الضرائب[5].

وفي عام 2019 نظمت الحكومة الفرنسية «المناقشة الوطنية الكبرى»[6] ردا على حركة السترات الصفراء، وتوجه الرئيس الفرنسي برسالة إلى المواطنين لمناقشة «أربعة مواضيع رئيسية تغطي العديد من القضايا الرئيسية التي تواجه الأمة: الضرائب والإنفاق العام، وتنظيم الدولة والخدمات العامة، والتحول البيئي، والديمقراطية والمواطنة»[7].

وفي السنوات الأخيرة، ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الديمقراطية التشاركية، وبدأت الحكومات الوطنية في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لاتخاذ القرارات بناء على ردود الفعل العامة، كما شكل الموظفون لجانا عبر الإنترنت لتسليط الضوء على الاحتياجات المحلية وتعيين مندوبي الميزانية الذين يعملون مع المواطنين ووكالات المدينة لتحديد احتياجات المواطنين بشكل دقيق. وهو ما سماه البعض ب»الديمقراطية الرقمية»، وهو مصطلح يتضمن مجموعة متنوعة من الإجراءات لزيادة المشاركة من خلال التكنولوجيا، وذلك عبر توفير منتديات المناقشة المفتوحة للمواطنين لمناقشة السياسات عبر الإنترنت، ويمكن استخدام المنتديات المغلقة لمناقشة معلومات أكثر حساسية، ففي المملكة المتحدة على سبيل المثال، تم استخدام المنتديات المغلقة لتمكين الناجين من العنف المنزلي من الإدلاء بشهاداتهم أمام الفرق البرلمانية بشأن العنف المنزلي مع الحفاظ على عدم الكشف عن هويتهم[8].

3 الموازنة التشاركية: الديموقراطية هي العمل، 3 غشت 2024، الرابط
https://internationalbudget.org/arabic-participatory-budgeting-democracy-in-action

4 ديبتي بهاتناغارBhatnagar Deepti وآخرون: الميزانية التشاركية في البرازيل، 1 يناير 2003، الرابط
https://documents.albankaldawli.org/ar/publication/documents-reports/documentdetail/600841468017069677/participatory-budgeting-in-brazil

5 دليل نحن المواطنين: ارفعوا صوتكم من أجل أيرلندا، منشورات مؤسسة Atlantic، سنة 2011،
https://www.atlanticphilanthropies.org/wp-content/uploads/2015/09/We-the-Citizens-2011-FINAL.pdf

6 انظر الموقع الإلكتروني التالي: https://granddebat.fr

7-La lettre du Président de la République aux Français ,Link : https//:granddebat.fr

8-Independent report The Family Court and domestic abuse :achieving cultural change ,February ,2024 link :https//:www.gov.uk/government/publications/the-family-court-and-domestic-abuse-achieving-cultural-change/the-family-court-and-domestic-abuse-achieving-cultural-change-accessible-version#acknowledgements

كما أن هناك آلية أخرى للديمقراطية الرقمية وهي استطلاعات الرأي التداولية عبر الإنترنت، وهو نظام يتداول فيه المواطنون مع بعضهم افتراضيا قبل الإجابة على استطلاع الرأي، وهو ما يساهم في زيادة وعي المواطنين بالقضايا المدنية.

في شتنبر 2011 تم الإعلان في الجلسة الافتتاحية السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة عن مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة[9]، وهي مبادرة تهدف بالأساس إلى دعم الديمقراطية التشاركية وتوسيع مشاركة المواطنين في الشأن العام و أهمية الحوار و التعاون بين الحكومات والبرلمانات مع المجتمع المدني، بوضع المواطن في صلب اهتماماتها عبر تعزيز الشفافية والحصول على المعلومة والنزاهة ومحاربة الفساد واستغلال التكنولوجيات الحديثة.

إدراكا من المبادرة للأدوار الحاسمة للبرلمانات في نشر قيمها ومبادئها وفلسفتها فقد تم إشراك البرلمانات في المبادرة إضافة للجماعات الترابية والمجتمع المدني.

عموما، فإن مختلف آليات الديمقراطية التشاركية تسعى إلى تحقيق أربع غايات [10] :

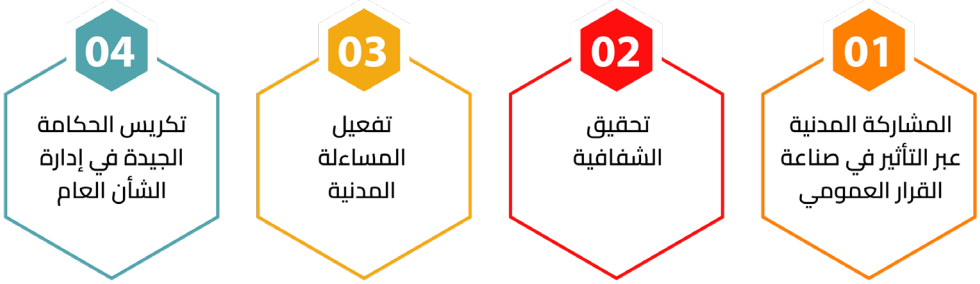

إن ضمان التفعيل الجيد لهذه الغايات الأربع في التجربة المغربية، في علاقتها بالديموقراطية التمثيلية، يستلزم وجود ضوابط إجرائية معينة، نذكر منها على وجه الخصوص :

- تعيين مساهمة الهيئات المدنية في تدبير الشأن العام بشكل يضمن وجود تفاعل وتكامل مع المؤسسات التمثيلية، والسلطات العمومية؛
- جعل اتخاذ القرار تمثيليا والتأثير فيه تشاركيا، احتراما للمسؤوليات والمهام؛
- جعل المعلومة متاحة أمام المواطنين -محليا وإقليميا وجهويا ووطنيا- من قبل السلطات العمومية والمجالس المنتخبة والقطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني؛
- تقوية أسس الشفافية في التدبير والتمويل؛
- تتبع ومواكبة المشاريع والقرارات من مرحلة التشخيص والتخطيط إلى التنفيذ والتتبع والتقييم؛
- إعمال القيام بالمساءلة وربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- الرفع من القدرات التسييرية والتدبيرية للهيئات المدنية؛
- العمل على تقوية أسس التزام مختلف الأطراف بمبادئ الحكامة[11].

9 للمزيد من التفاصيل حول مبادرة الحكومة المنفتحة يمكن الاطلاع على الرابط التالي: www.opengovpartnership.org

10 انظر: «الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية»- اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة، ص:7. منشور على الموقع الرسمي للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، الرابط: https://www.mcrpsc.gov.ma

11 انظر: مبادئ توجيهية للدول بشأن الإعمال الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة» ، إصدارات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، 20 يوليو 2018، الرابط: https://www.ohchr.org/ar/documents/tools-and-resources/guidelines-effective-implementation-right-participate-public-affairs

وهو ما يطرح سؤال الأساس الدستوري والقانوني للترافع في المغرب من خلال المقتضيات الدستورية المنظمة للديمقراطية التشاركية.

ثانيا : الأساس الدستوري والقانوني للترافع في المغرب

كرست المراجعة الدستورية لسنة 2011 مفهوم الديموقراطية المواطنة والتشاركية لأول مرة كأحد الأسس التي يقوم عليها النظام الدستوري المغربي، وجاء في الفصل الأول من الباب المتعلق بالأحكام العامة ما يلي: «يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.»

خصص الدستور عدة فصول تتعلق بالديموقراطية التشاركية، حيث يؤكد الفصل 12 منه على دور الجمعيات وكيفيات مساهمتها في إطار الديمقراطية التشاركية: «تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها. وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة، طبق شروط وكيفيات يحددها القانون.»

إضافة إلى ذلك نص الفصل 14 على حق المواطنين والمواطنات، ضمن شروط يحددها قانون تنظيمي، في تقديم ملتمسات في مجال التشريع. أما الفصل 15 من الدستور فقد نص على أن للمواطنين والمواطنات الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية. بالإضافة إلى الحق في الحصول على المعلومات، الذي كرسه الفصل 27 من الدستور والذي يعد رافعة مهمة للديمقراطية التشاركية.

أما على المستوى الجهوي والترابي فقد نص الفصل 136 من الدستور على أنه «يرتكز التنظيم الجهوي والترابي على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن؛ ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة».

كما نص الفصل 139 على أنه «تضع مجالس الجهات، والجماعات الترابية الأخرى، آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها. يمكن للمواطنات والمواطنين والجمعيات تقديم عرائض، الهدف منها مطالبة المجلس بإدراج نقطة تدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله».

فيما نص الفصل 146 على أنه «تحدد بقانون تنظيمي بصفة خاصة: ... شروط تقديم العرائض المنصوص عليها في الفصل 139، من قبل المواطنات والمواطنين والجمعيات...».

وهو ما يقتضي التوقف عند الدلالات القانونية لبعض المفاهيم الدستورية المرجعية ذات الصلة بالديموقراطية التشاركية، ومن بينها:

أ- الديمقراطية التشاركية

الديمقراطية التشاركية، في الوثيقة الدستورية، هي إحدى الأسس الأربعة التي يستند إليها النظام الدستوري للمملكة، حيث وردت في مقام ثان في الفصل الأول من الدستور مقرونة بالمواطنة بعد «فصل السلط»، ومتبوعة بـ «مبادئ الحكامة الجيدة» و«ربط المسؤولية بالمحاسبة»، وهي الإطار المؤسساتي الذي تتحقق من خلاله الممارسة المواطنة والتعاون والتشاور بين مختلف المؤسسات والمصالح العمومية من جهة، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والأفراد والجماعات من جهة ثانية. وذلك، لتحسين

ظروف عيش المواطنات والمواطنين، والدفاع عن حرياتهم، وتمكينهم من الحقوق الأساسية، ومن التنمية المستوفية لشروط التقدم والرفاه، في إطار دولة حديثة يسودها الحق والقانون، وتؤمن فيها المشاركة والتعددية والحكامة الجيدة، وترسى فيها «دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة»[12].

كما يحيل مفهوم الديمقراطية التشاركية إلى مجموعة من المعاني:
- تتعلق بنظام من القواعد يعمل على تثمين دور الوسطاء الاجتماعيين وتفعيله في مسلسل السياسات العمومية، وبالتالي ضمان انخراطهم العملي في بناء مؤشراتها وتحديد متغيراتها، فأصبحت لازمة للديمقراطية التمثيلية من أجل تعزيزها وتصحيح وتقويم اختلالاتها؛
- مجموع الإجراءات والوسائل والآليات الكفيلة بتحقيق مشاركة فعالة للمواطنين والمواطنات بصفتهم المباشرة أو غير المباشرة في القرارات العامة التي تهم شؤون حياتهم؛
- مسلسل جعل السكان فاعلين في التنمية.[13]

ب - المشاركة المدنية

المشاركة المدنية هي مسار مؤسساتي يخضع للقانون بما يؤدي إلى انخراط الجمهور، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، والمغاربة المقيمين في الخارج، وبقية الفاعلين الاجتماعيين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكل ما يتعلق بحماية الكرامة الإنسانية، وحقوق الإنسان، والحريات المدنية، والسعي نحو المناصفة بين الرجال والنساء، والإدماج الاجتماعي للشباب والفئات الاجتماعية في وضعية الهشاشة، والأشخاص من ذوي الإعاقة، ومحاربة الرشوة، والحكامة الجيدة، والولوج إلى المعلومات والمرافق العمومية، والمساءلة الاجتماعية.

وتتحقق هذه المشاركة بالتعاون والتضامن والحوار والاستشارة والتشاور مع المؤسسات المنتخبة، والسلطات العمومية بخصوص إعداد السياسات العمومية، وبرامج التنمية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها، واقتراح قرارات ومشاريع، وتقديم ملتمسات في مجال التشريع وعرائض تهم مناحي الحياة العامة.
ويمكن ضبط هذه المشاركة المدنية الفاعلة في صياغة واتخاذ السياسات والقرارات العمومية عبر التمييز بين ثلاثة مستويات:
- مستوى قواعد المشاركة المدنية؛
- مستوى آليات المشاركة في مسار اتخاذ القرار العمومي؛
- مستوى أدوار والتزامات الفاعلين في صياغة وتتبع ومراقبة تنفيذ السياسات العمومية.[14]

ثالثا : الترافع كآلية مركزية لإعمال الديمقراطية التشاركية

يمكن اعتبار آلية الترافع من أهم الآليات لإسماع صوت الجمهور والتعبير عن تطلعاتهم وانتظاراتهم لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، محليا، وإقليميا، وجهويا، ووطنيا؛ وذلك عبر عدد من

12 الفقرة الأولى من ديباجة الدستور المغربي لسنة 2011.
13 «الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية»- اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة، مرجع سابق، ص: 9
14 نفس المرجع، ص: 11

الآليات منها عرائض وملتمسات ترفع بشكل يستوفي مجموعة من المساطر المنصوص عليها في القوانين التنظيمية ذات الصلة، وكذا عبر مذكرات وحملات إلكترونية وإنشاء تكتلات وشبكات تمكن من إسماع صوت المواطن والمواطنة لصانع القرار العمومي.

بما يحقق المشاركة المواطنة في مراحل إعداد القرار العمومي واتخاذه وتنفيذه وتقييمه، أو يساهم في المساءلة المدنية للمؤسسات المعنية من مجالس منتخبة وسلطات عمومية، طبقا للمبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة.

تتم عملية الترافع عبر وسائل مدنية متنوعة، وأيضا عبر الوسائل الدستورية من قبيل الملتمسات والعرائض، وهي تسعى إلى:

الإسهام في حل المشاكل، ورفع الضرر، وإيصال شكاوي المرتفقين، وعموم المواطنات والمواطنين، بما يساهم في التفعيل الأمثل للحقوق الأساسية للمواطنين وضمان الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وغيرها من الأهداف الإنسانية ذات الصلة بضمان العيش المشترك.

القيام بدور الوساطة وتحسيس السلطات العمومية، والمجالس المنتخبة بحاجيات المواطنات والموطنين ومرتفقي الإدارة العمومية عبر تنظيم فضاءات للإنصات، والمواكبة، والمساءلة الاجتماعية؛

وضع خبرة الفاعل المدني وقوته الاقتراحية رهن إشارة المؤسسات العمومية وتوفير الاستشارة فيما يخص المواضيع ذات الصلة بالمصلحة العامة للمواطنين والمواطنات.

متابعة تنفيذ السياسات العمومية ومواكبتها بالملاحظة والرصد بما يساهم في تحسين أدائها وتجويد نتائجها.

تبقى فعالية الترافع ونجاحه في تحقيق أهدافه وغاياته الدستورية رهينة بتعاون الفاعل العمومي ومختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وذلك عبر اعتماد مساطر مبسطة وشفافة وواضحة تضمن تيسير المشاركة المدنية وتيسير الولوج للمعلومات و اعتماد كل الوسائل المتاحة للتواصل بما فيها التواصل الإلكتروني.

رابعا : المشاركة المواطنة على المستوى الترابي

إن الديمقراطية التشاركية تشكل خيارا استراتيجيا يتماشى ومتطلبات التدبير العمومي الجديد الذي أصبح يرتكز على إشراك المرتفقين في مختلف القرارات التي تعنيهم و جعلهم فاعلين و ليس فقط مستفيدين أو موضوعا لهذه القرارات، فالمنهجية الجديدة في هندسة السياسات العمومية الترابية أصبحت تعتمد على المواءمة و التوفيق بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية، فعملية صنع السياسة العمومية في إطار مبدأ الديمقراطية التشاركية تساعد على تعزيز الثقة بين الدولة ومختلف مؤسساتها من جهة، والمواطنين والمواطنات من جهة ثانية، وذلك من أجل التعاون على إعطاء الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة في مختلف مراحل صنع القرار حتى تدقيق تدبيره و تقييم نتائجه في مختلف المستويات الوطنية والترابية.

تضمنت القوانين التنظيمية للجماعات الترابية عدة مقتضيات تتعلق بإعمال آليات الديمقراطية التشاركية على المستويات الترابية، فالقوانين التنظيمية الثلاث تحث الجماعات الترابية على وضع آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية.

تعد آليات الديمقراطية التشاركية ذات البعد الترابي من أهم مستجدات دستور 2011، كالعرائض والهيئات الاستشارية الترابية، وهي من الآليات التي يمكن للمجتمع المدني أن يجعلها إحدى مسالك التأثير في القرار العمومي الترابي والترافع من خلالها حول مجموعة من القضايا. لكن تفاعل المواطنين والمواطنات مع هذه الآليات لازال ضعيفا، وذلك راجع لعدة أسباب منها ما هو قانوني ومنها ما هو مرتبط باستيعاب طبيعة هذه الآليات، وقامت المديرية العامة للجماعات الترابية بإجراء إحصاء شامل لجميع العرائض المقدمة للمجالس المنتخبة إلى غاية 31 شتنبر 2019، بهدف معرفة العدد الإجمالي لهذه العرائض ومدى احترام المقتضيات القانونية والمسطرية لتقديمها من طرف المواطنات والمواطنين أو الجمعيات، ومآلها بعد معالجتها من طرف المجالس المنتخبة[15] . وتوصلت إلى أنه تم تقديم 212 عريضة فقط في مختلف الجماعات الترابية للمملكة، تم قبول 49% منها وتسجيلها بجدول أعمال المجالس، في حين تم رفض 47% منها لأسباب منها الشكلي والقانوني.

كما قامت ببحث حول حالة إحداث وتفعيل وتتبع الهيئات الاستشارية بالجماعات الترابية بمستوياتها الثلاثة (الجهات، العمالات والأقاليم والجماعات).

من خلال الأبحاث التي قامت بها وزارة الداخلية حول هذه الآليات، يمكن استخلاص أنه بالرغم من أنها يمكن أن تشكل آلية مهمة للمواطن للتأثير في السياسة العمومية الترابية، لكنه لم يتم استثمارها بالشكل اللازم بسبب عدد من العوائق.

بهدف مواكبة الجماعات الترابية في التنزيل العملي للعرائض، ومن أجل تفعيل هذه الآلية الجديدة التي تهدف إلى إشراك المواطنات والمواطنين والجمعيات في تدبير الشأن المحلي، أعدت المديرية العامة للجماعات الترابية دليل مساطر تدبير العرائض على مستوى الجهات[16] ودليل مساطر تدبير العرائض على مستوى العمالات والأقاليم[17] ودليل مساطر تدبير العرائض على مستوى الجماعات[18]، وذلك من أجل التعريف بشكل واضح وبسيط بموضوع العريضة، والشروط والإجراءات الواجب اتباعها لتجسيد هذا الحق على أرض الواقع.

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الميزانية التشاركية من أسمى التعبيرات عن آليات الحوار والتشاور، لأن من خلالها يقرر المواطنون والمواطنات في جزء من الاستثمارات العمومية المتاحة.[19]

15 انظر دليل الديمقراطية التشاركية المحلية:تقديم العرائض للجماعات الترابية نموذجا، إصدار المديرية العامة للجماعات الترابية، وزارة الداخلية المغربية، منشورات سنة 2019، الرابط:
https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/sites/default/files/inline-files/Rapport_bilan%20pétitions_.pdf

16 دليل مساطر تدبير العرائض على مستوى الجهات، صادر عن المديرية العامة للجماعات المحلية، وزارة الداخلية المغربية، منشورات سنة 2018، سلسلة دليل المنتخب، الرابط:
https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar/asdarat/dlyl-msatr-tdbyr-alrayd-ly-mstwy-aljhat

17 دليل مساطر تدبير العرائض على مستوى العمالات والأقاليم صادر عن المديرية العامة للجماعات المحلية، وزارة الداخلية المغربية، منشورات سنة 2018، سلسلة دليل المنتخب، الرابط:
https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar/asdarat/dlyl-msatr-tdbyr-alrayd-ly-mstwy-almalat-walaqalym

18 دليل مساطر تدبير العرائض على مستوى الجماعات،صادر عن المديرية العامة للجماعات المحلية، وزارة الداخلية المغربية، منشورات سنة 2018، سلسلة دليل المنتخب، الرابط:
https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar/node/155

19للمزيد من التفاصيل حول موضوع الميزانية التشاركية يمكن الرجوع للدليل الذي أعدته وزارة الداخلية بعنوان « الحكامة التشاركية المحلية القرار المشترك نموذج آلية الميزانية التشاركية»، الرابط:
https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/sites/default/files/pnct/2020-12/REMAGP_Code%CC%81cision%20ARFR_0.pdf

المحور الثاني : القواعد الأساسية لعملية الترافع

إن الترافع ليس عمل تلقائيا بل هو نتيجة تخطيط، فهو عملية منظمة ترتكز على عدد من القواعد الأساسية والمهمة لإحداث التغيير المنشود من طرف الفاعلين المدنيين.

ما هو الترافع؟

هو نشاط منظم يهدف إلى تغيير سياسات أو قوانين أو برامج مؤسسة ما أو مؤسسات، وذلك من خلال تقديم الحجج و الأدلة من أجل الإقناع حول كيفية ولماذا ينبغي القيام بالتغيير. و الترافع يتضمن العمل مع أشخاص/منظمات من أجل تعبئة الدعم اللازم للحصول على التغيير المطلوب.
فالترافع ليس خدمة مباشرة أو يتضمن مواجهة أو نزاع معين ينبغي الفوز به، فالترافع هو مسار منظم يهدف إلى إحداث التغيير.

الفرق بين الترافع والتحسيس

التحسيس يقوم على الإعلام و الرغبة في إشراك الجمهور في مسألة أو قضية أو مشكل معين ولا يهدف إلى المطالبة بتغيير ملموس لوضعية معينة بقدر ما يهدف للتأثير على الوعي والقيام بعملية التثقيف والتوعية. في حين أن الترافع يشتمل على التحسيس في إحدى مراحله و لكنه يبقى أشمل، لأن غاية الترافع هو إحداث تغيير معين.

من له الحق في الترافع؟

جميع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والتحالفات والشبكات الجمعوية والمواطنين والمواطنات الذين لديهم مقترح أو توصية أو رفض أو تغيير في نص قانوني أو سياسة عمومية أو قرار عمومي محلي أو وطني، لهم الحق في القيام بالترافع.

مستويات الترافع

لماذا الترافع؟

يطور الترافع مستوى الوعي المجتمعي، كما يعزز قدرات الفاعلين فيه، ويساعدهم على الفهم و البحث عن حلول للمشاكل وخلق تحالفات وشبكات يمكن أن تسفر على إحداث التغيير والأثر المنشود. ويمكن اعتبار أهم إيجابيات الترافع أنه:

- يربط مشاكل المجتمع بالسياسات والمؤسسات أي بمراكز اتخاذ القرار، فالترافع إذا تم بالطريقة الصحيحة يمكن أن يؤدي إلى إحداث تغيير إيجابي؛
- يقوي فعالية المجتمع المدني ويطور عمله وكفاءة الفاعل المدني في اتجاه الاحترافية؛
- يساهم في التعريف بالجمعية وفي إسماع صوتها.

أهداف الترافع

ينبغي تحديد الهدف من الترافع بدقة هل المطلوب هو مساءلة برامج ومخططات؟، تعديل قانون؟، تتبع و تقييم سياسة قائمة؟، إحداث قانون جديد؟ تبني سياسات جديدة؟، تعديل سياسة عمومية قائمة؟.... فتحديد الهدف يتطلب الإجابة عن سؤال: ماذا؟ أي تحديد نوعية التغيير الذي نريد إحداثه. فمن الجيد أن يكون لدى الجمعية أو الشخص الذي يقوم بالترافع رؤية واضحة عن الأثر الذي يريد تحقيقه، لأن من شأن ذلك أن يساعد في إحداث التغييرات اللازمة للوصول إلى حل ناجع وفعال للمشكل أو على الأقل التخفيف منه.

منهجية الترافع

أنشطة الترافع محددة بدقة وهي تتضمن عادة إعداد المذكرات الترافعية/ والمقابلات المباشرة والضغط والمشاركة في المشاورات مع السياسيين والإداريين. وقد يتم إجراء هذه الأنشطة بأماكن مختلفة ومع فاعلين مختلفين تبعا لطبيعة القرار المراد التأثير فيه، وتبعا لعملية اتخاذ القرار التي تعتبر مركز الاهتمام.

إن منهجية الترافع تقتضي جمع المعلومات والمعطيات المتعلقة بموضوع الترافع، وتحديد الفئة المستهدفة من الترافع، وفهم منطق المؤسسات وبالتالي المستوى الأنسب للتدخل، والإطار القانوني للترافع مع ما يتطلبه ذلك من دورات تكوينية للرفع من قدرات الفاعلين في العملية والمواطنين والمواطنات المشاركين في العملية.

فالترافع عملية لها قواعد تتم وفق منهجية محددة بل إن الأمر يتطلب إعداد استراتيجية للترافع تتضمن عددا من المراحل الدقيقة لضمان نجاح العملية الترافعية.

إعداد استراتيجية الترافع

الاستراتيجية هي خطة موضوعة للوصول إلى حلول للمشكل الذي تم تحديده وتسمح هذه الخطة بتحقيق الأهداف المرسومة وتشمل أنشطة منظمة وضعت تبعا للأهداف وخطة عمل ومواعيد الإنجاز. فالترافع إذن هو استراتيجية مقسمة إلى عدة مراحل و تؤطرها مقاربات خاصة. وهو ليس عملا تلقائيا بل هو نتيجة تخطيط (اختيار التوقيت المناسب للترافع، تحديد الشركاء، تعبئة الموارد المالية...)

استراتيجية الترافع

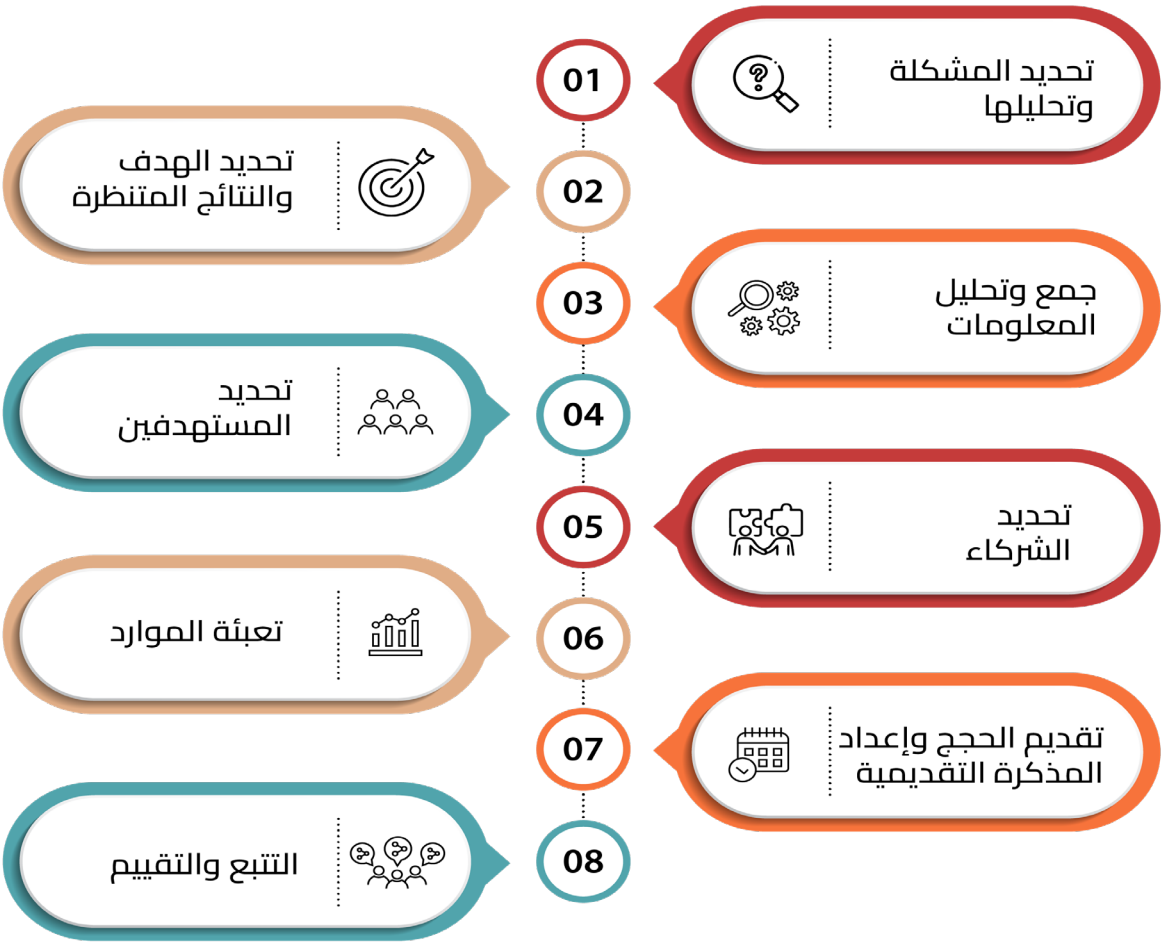

تحديد المشكلة وتحليلها

ينطلق مسار الترافع من تحديد المشكلة وطبيعتها، فهي أول خطوة في استراتيجية الترافع، ماهي المشكلة التي نريد حلها؟ و و كيف يمكننا حلها؟ ماهو المجال الجغرافي للمشكل؟ هل يتعلق الأمر بمشكل محلي؟ أم إن المشكل ذو طابع جهوي ؟ أو إن امتدادات المشكل تكتسي طابعا وطنيا؟ هل بإمكاننا حل المشكلة بواسطة سياسات عمومية وبرامج ومخططات حكومية أم بواسطة قرارات محلية للجماعة الترابية أم بواسطة تغيير القانون أو مرسوم...

إن طرح المشكل و تحليله ووضع الأسئلة المتعلقة به قد تبدو عملية بديهية لكنها ضرورية لتحديد الهدف بشكل لاحق و تدقيقه.

تحديد الهدف والنتائج المنتظرة

إن تحديد الهدف من مسار الترافع هو أهم مرحلة في هذا المسلسل، فتحديد الهدف بدقة وفق معايير محددة وكذا تحديد النتائج المنتظرة يساهم بشكل كبير في نجاح العملية وإحداث التغيير المنتظر. لذا من الضروري تحديد هدف المرافعة بعناية فائقة لإنجاح حملة المرافعة.

والمقصود بهدف المرافعة هو: ما الذي تريدون تغييره ؟وإلى أي حد؟ ومتى سيتم ذلك؟ وبصفة عامة ينحصر الوقت المحدد لتحقيق هدف المرافعة من سنة إلى ثلاث سنوات، لذا قد تتغير الظروف و السياقات فينبغي تحديث الأهداف و تدقيقها حسب ما تم إنجازه أو حسب التغييرات التي وقعت.

لذا يجب على الهدف من الترافع أن يكون:

محددا: يشتمل على نتيجة متوقعة يتم العمل للتوصل إليها بشكل دقيق، محددة بتوقيت معين، فالهدف ينبغي أن يركز أكثر على إجراء محدد تستطيع الجمعية/ المواطن تحقيقه.

واقعيا: أي يتميز بالواقعية وبحيث يأخذ بالاعتبار السياق الخارجي ودرجة تقبله المحتملة لموضوع الترافع على المستوى الاجتماعي والثقافي والسياسي.

قابلا للتنفيذ: يأخذ بالاعتبار السياق الداخلي للجمعية أو للمنظمة أو الشبكة أو غيرها، وإمكانياتها ومدى قدرتها على التأثير إيجابيا وبشكل فعال على المحيط والسياق الخارجي.

قابلا للقياس: يسمح بتقييم درجة تحقيقه.

جمع وتحليل المعلومات

من الضروري أن يتوفر الفاعلون الجمعويون الذين يحضرون حملة للترافع على معلومات حديثة وصحيحة مبنية على بيانات دقيقة وموثوق منها.

لماذا تحظى المعرفة وجمع المعلومات بالأهمية؟

تشكل المعرفة وجمع المعلومات أساس كل حملة للترافع، فهي توفر المعلومات لاستراتيجيات المرافعة التي ينبغي أن نختارها للمضي إلى الأمام مع تبيان موضع ونوع الميكانيزمات التي قد تشكل أكثر نقط الولوج إفادة للحملة. ومن أهم المعطيات و المعلومات التي ينبغي توفرها قبل إطلاق مسلسل الترافع:

- إجراء تقييم ملائم ودقيق للتشريعات والسياسات الموجودة؛
- معرفة مسلسل اتخاذ القرار؛
- معرفة حدوداختصاصات الفاعل/ين الذين نتوجه إليهم بالترافع؛
- التعرف على السياق الذي تحدث فيه هذه العملية؛
- تهييئ حجج تدعم المرافعة (الاطلاع على مداخل القضية ومخارجها، الاطلاع على التجارب المقارنة....)

يمكن أن تدوم حملة المرافعة عدة شهور أو سنوات، ولذلك من الضروري الاطلاع بشكل مستمر على تطورات الحملة وتحيين المعطيات والمعلومات المتعلقة بها على مستوى :

- تقدم موضوع المرافعة في عملية اتخاذ القرار (هل هناك مشروع يتم إعداده وفي أية مرحلة يتواجد..؟)
- تطور السياق السياسي (انتخابات برلمانية، أغلبية حكومية جديدة، وزير جديد للقطاع...)
- تطور وضعية مختلف الأطراف المعنية (التي تطوت إيجابيا والتي تطورت سلبيا)

تحديد المستهدفين

بمجرد اختيار الموضوع والهدف ينبغي تعبئة مجهودات المرافعة لإقناع الجمهور، وبتعبير آخر المستهدفين بالترافع، أي التأثير على الأشخاص الذين لهم قدرة على إحداث التغيير، أو التأثير فيه. وتعتبر هذه المرحلة أساسية لكونها ستحدد مدى أهمية ونجاح استراتيجية الترافع، فللحصول على النتائج المنتظرة يجب التوجه للأشخاص ذوي سلطة اتخاذ القرار. وهنا ينبغي طرح العديد من الأسئلة، هل يمكن الوصول إليهم؟ وكيف؟ هل يمكن إقناعهم، وكيف يتم ذلك؟ ما هي خلفيتهم؟

في بعض الأحيان قد يصعب التواصل مع صانعي القرار بشكل مباشر، أو قد يكون التواصل مع من لديهم القدرة على التأثير وإقناع صانع القرار أكثر فعالية من التواصل المباشر، لذا من المفيد تركيز الجهود على حشد الدعم وإقناع من لهم تأثير مباشر على صانع القرار، مثلا إقناع البرلمانيين في حالة القرار بيد الحكومة ويصعب التواصل المباشر مع الوزير المسؤول عن القطاع المعني بموضوع الترافع. لذا فهناك نوعين من المستهدفين:

المستهدفون المباشرون: وهم أصحاب القرار ذوي السلطة الفعلية لتغيير أو تعديل قانون أو سياسة عمومية، فقرارهم يؤثر مباشرة على هدف المرافعة. إذن فالجمهور الأساسي المستهدف هم الفاعلون المباشرون للتغيير الذي نرمي إلى إحداثه من خلال أعمال المرافعة.

المستهدفون غير المباشرون: وهم لا يقررون التغيير ولكنهم قادرون على التأثير بشكل كبير على أصحاب القرار بطريقة أو بأخرى لكون آراءهم تؤثر على الجمهور الأساسي إذ باستطاعتهم تشجيع هذا التغيير أومعارضته، لذا من المهم معرفة من هؤلاء المؤثرين و قياس معرفتهم بالقضية و رأيهم بخصوصها، ويمكن أن تكون هذه المجموعة متنوعة نذكر منها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية والنقابات والشخصيات السياسية أو الحقوقية التي تتحلى بالمصداقية والمكانة الرفيعة ووسائل الإعلام ومستشاري الوزراء وغيرهم...

تحديد الشركاء

بعض القضايا التي تشكل موضوع الترافع قد تحتاج لتكتل عدد من الجمعيات/المنظمات لإنجاح الترافع. لأن العمل ضمن ائتلاف أو شبكة أو تحالف يسمح بتوحيد القوى والتكامل فيما بينها وتشكيل قوة دافعة مهمة، لأن للعدد سلطة فكلما زاد عددنا كلما حظينا بفرص للتأثير، وكلما حظيت مطالبنا بمصداقية وشرعية أكبر.

كما يساعد الإئتلاف الفاعلين المدنيين أو المنظمات على تحقيق نتائج أفضل من خلال العمل المشترك، أخذا بعين الاعتبار أن تطوير وإدارة تحالف على المدى

الطويل يتطلب الكثير من الوقت والجهد.
و يمكن للتحالفات و الإئتلافات أن تكون قصيرة الأمد مرتبطة بموضوع الترافع فقط تنتهي بالحصول على النتائج المحددة، كما يمكن أن تكون طويلة الأمد.
ويمكن في هذا الصدد الوقوف عند أهم إيجابيات التحالف/ التشبيك من أجل إنجاح الترافع:
يعزز فرص إحداث التغيير المطلوب من مسار الترافع لأنه يتيح فرصة تجميع إمكانيات وتجارب وطاقات الجمعيات/ المنظمات حول موضوع واحد؛
يضفي أهمية أكبر على المطالب والقضايا المدافع عنها في حملة الترافع،لأن هذه المطالب يعبر عنها عدد كبير من الجمعيات/المنظمات؛
يضفي مصداقية أكثر على الحملة مادامت المطالب لا تعبر عن مصالح خاصة لجمعية/منظمة واحدة؛
يعطي إمكانية أكبر لتعبئة دعم أوسع للوسائل البشرية والمالية و بالتالي خفض التكلفة جراء تجميع الموارد؛
يساهم التحالف في تعزيز قدرات أعضائه من خلال التعلم المتبادل، كما يسمح بتعزيز قيم تدبير التعددية والتضامن.
تشكل إذن هذه المرحلة تحديا كبيرا ولكنها ضرورية في بعض القضايا. وينبغي الانتباه إلى أن إنشاء التحالفات والحفاظ عليها يأخذ وقتا وطاقة لكونه يتطلب علاقات ثقة بين مجموعة المرافعة وحلفاءها.
كما ينبغي الانتباه إلى أن هناك حملات من المناسب أن يكون فيها شركاء، لكن هناك حملات ليس من المناسب أن يكون فيها شركاء لأن من شأن ذلك أن يؤثر على الترافع.

تعبئة الموارد اللازمة للحملة الترافعية

من الضروري القيام بتعبئة الموارد اللازمة للقيام بالحملة الترافعية سواء ما تعلق منها بالموارد المالية والمادية أو الموارد البشرية.

الموارد المالية و المادية: ينبغي تحديد ميزانية واقعية تستند إلى تكاليف أو عروض محددة، و تحديد إذا كان تمويل الحملة سيكون من الأموال الذاتية للجمعية أو الأفراد أم من الشركاء أو من جهات مانحة، مع الانتباه إلى أنه في حال اللجوء إلى منظمات و مؤسسات مانحة ينبغي الحرص على عدم تأثيرهم علي طبيعة الحملة الترافعية وأهدافها.

الموارد البشرية: من الضروري أن تتوفر الحملة على أفراد متاحين ومستعدين للانخراط في الحملة الترافعية، ومن الضروري أيضا أن تكون لدى الحملة موارد بشرية مؤهلة ومتخصصة. لذا من المفيد في هذا الصدد العمل على تدريب الموارد البشرية المنخرطة في الحملة وتكوينها حول الموضوع، لأن تنمية قدرات الموارد البشرية هو بمثابة استثمار في رأسمال مستدام، ومن الجيد أن تكون الموارد البشرية متنوعة من حيث خلفيتها و تكوينها (قانونيين، إعلاميين، اقتصاديين...). كما ينبغي الحرص على توزيع المهام بشكل جيد بين الهيئات الإدارية والموظفين والمتطوعين في الجمعية لضمان سلاسة الحملة وعدم وقوع تضارب في المهام والاختصاصات.

تقديم الحجج وإعداد المذكرة التقديمية

إن إنجاح الترافع يتطلب إعداد موضوع الترافع و توفير الحجج القانونية و المعطيات الواقعية الضرورية للإقناع، كما يتطلب إعداد مذكرة تقديمية واضحة بخصوص موضوع الترافع وكذا وجود استراتيجية

للتواصل للإقناع و التأثير. فالتواصل عملية حيوية بالنسبة لعملية الترافع، ولا يمكن تصور نجاح حملة التواصل دون مضمون جيد مرتكز على وجود حجج ذات مصداقية معدة ومدروسة بعناية ومصاغة بشكل دقيق . وينبغي عند إعداد الحجج و التواصل بشأنها أخذ العناصر التالية بعين الاعتبار:

إيجاد حجج لإقناع الأشخاص والمؤسسات التي بيدها سلطة اتخاذ القرار ؛

إيجاد حجج للرد على المعارضين؛

تسهيل تعبئة الدعم الضروري لإقناع الأشخاص / المؤسسات التي لم تتخذ قرارها بعد؛

تحسيس العموم بقضيتك.

إذا كان موضوع الترافع يتعلق بالتشريع، إما مقترحات لتغيير وتتميم قانون قائم، أو نص في طور التشريع، إحداث نص قانوني جديد، يجب دراسة كل التفاصيل المتعلقة بالنص، سياقه، السند الدستوري والحقوقي، مصدره، طبيعته، تموقعه ضمن مسطرة التشريع. كل هذه التفاصيل مهمة لمعرفة اتجاه الحملة الترافعية وتحديد طبيعتها.

أما إذا كان موضوع الترافع يتعلق بمحاولة التأثير على سياسة عمومية معينة، فينبغي في إعداد الحجج أن يتم استيعاب منظور الحكومة أو صانع القرار ومحاولة إيجاد الأجوبة الاستباقية عن التساؤلات التي يمكن أن يطرحها صانع القرار أو الحكومة، من قبيل هل البديل المقترح يمكنه حل المشكلة؟

من زاوية الميزانية، هل فوائد البديل المقترح تفوق تكاليفه؟ هل هناك إطار تنظيمي أو قانوني لتنفيذ المقترح؟ ما هو المكسب السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي ...في حال تم تبني المقترح؟

وهذا يتطلب إعداد رسالة أو خطاب الترافع بدقة، وذلك على شكل نص يصف المشكلة ويتضمن أدلة مقنعة أو جديدة تجعل صانع القرار يهتم بها. و الرسالة الجيدة ينبغي أن تكون مختصرة وواضحة ومقنعة تتمحور حول الغاية من الترافع وتتضمن ما نريد تحقيقه، لماذا وكيف؟ ويدعو الترافع - دون لبس- أصحاب القرار لتبني الموضوع وكذا الأشخاص القادرين على التأثير بشكل كبير على صانع القرار أو في صناعة رأي عام مساند للحملة الترافعية.

إن الرسالة ينبغي تكييفها وصياغتها حسب طبيعة صانع القرار و اختصاصاته المخولة له قانونا، لأنه في بعض الأحيان قد يفشل الترافع بسبب عدم صياغة رسالة تتناسب مع ما يمكن لصانع القرار فعله واتخاذه من قرارات.

من المهم أن تكون هناك دراية بالجدول الزمني الذي تتم فيه صناعة السياسات العمومية لاختيار الوقت المناسب لإيصال الرسالة وتنفيذ موضوع الترافع.

كما ينبغي احترام مستوى اتخاذ القرار وكذا تطور القضية موضوع الترافع، فإذا كان الأمر يتعلق بتعديل قانون مثلا، و يوجد مشروع قانون قيد الإعداد،فينبغي التوجه للحكومة أو القطاع المعني أساسا بإعداد المشروع، قبل التوجه للبرلمانيين حتى يمكن إدماج التعديلات والتغييرات المطلوبة قبل إحالة المشروع على البرلمان.

لهذا يفترض أن الاتصال والحوار يراعي المرحلة التي يوجد فيها النص القانوني المراد تعديله، هل لا زال مسودة لدى الحكومة أم مشروع مكتمل أم تمت إحالته على مجلس النواب أم هو لدى مجلس المستشارين.

التتبع والتقييم

التتبع والمراقبة هي متابعة التقدم في تحقيق الأهداف المسطرة في الترافع، فهي تسمح بتتبع مختلف الأنشطة المبرمجة، هل تم تنفيذها أم لا، وكذا الوقوف عند بعض الأخطاء أو الإشكالات التي قد تواجهها الحملة.

في حين أن التقييم هو قياس مدى تلاؤم الأنشطة المنجزة مع الأهداف المسطرة، وتسمح لنا عملية التقييم بمراقبة ما إذا استطعنا تحقيق الأهداف المسطرة وإذا ما كانت النتائج المحصل عليها مطابقة أو مخالفة للتوقعات. فالتقييم يتم في لحظة محددة، عادة في منتصف أو في نهاية الاستراتيجية.

عادة ما تطرح في عملية التقييم أسئلة من قبيل : إلى أي مدى تم تحقيق الأهداف؟ ماهي العوامل التي ساهمت في النجاح/الفشل؟ ولماذا؟ ما الذي ينبغي تغييره نتيجة لهذا التقييم؟...

إن عملية التقييم لا ينبغي أن تركز فقط على تحقيق النتائج في علاقتها بالأهداف المسطرة والتغيير المراد تحقيقه، بل يمكنه أن يمتد إلى النتائج الغير المتوقعة التي تم الحصول عليها، مثل القدرة على حشد الناشطين أو طبيعة شبكة العلاقات التي تم تكوينها خلال مسار الحملة أو التوصل إلى دمج موضوع الحملة في أجندة الفاعل السياسي...لأن هذه النتائج غالبا ما لا يتم تثمينها وأخذها بعين الاعتبار، في حين أنها مقاييس تراكمية مهمة للتقدم في مسار الحملة الترافعية.

من المهم أن تتم عملية التقييم على أساس مؤشرات بسيطة وواضحة وقابلة للقياس حتى تسهل من خلالها مراقبة عملية التقدم في الترافع.

التواصل خلال العملية الترافعية

يعد التواصل خلال مسلسل الترافع خطوة جد مهمة وينبغي اختيار الأدوات المناسبة لهذه العملية حسب طبيعة الموضوع و طبيعة الفئة المستهدفة، لذا ينبغي اختيار وسائل التواصل بعناية كبيرة لكي تكون فعالة، وكذا الحرص على تنوع هذه الوسائل لجعلها تحدث أكبر تأثير على الفئات المستهدفة المباشرة وغير المباشرة.

فيما يلي بعض التقنيات المختلفة والمتوفرة سواء التقليدية منها أو الحديثة، من أجل تواصل ناجح :

- المذكرات التقديمية من أجل أصحاب القرار؛
- لقاءات خاصة مع أعضاء الحكومة أو من يمثلهم، أعضاء البرلمان، المؤسسات الدستورية؛
- المقابلات مع وسائل الإعلام والندوات الصحفية، من أجل تسليط الضوء على الحملة وموضوعها وجعلها نقاش الساعة، ومن الأفضل التوجه لوسائل الإعلام المتخصصة.
- إرسال البلاغات الصحفية قبل وأثناء وبعد الحملة. فمن الجيد أن يتم إعلام الصحافة بأي خطوة إيجابية تم تحقيقها في نطاق الترافع؛
- استعمال جميع وسائل التواصل الاجتماعي المتاحة للقيام بالتسويق للحملة؛
- فيديوهات قصيرة في المنصات الرقمية لشرح الهدف من الترافع و التغيير المرغوب إحداثه؛
- استعمال ملصقات/ مطويات للحملة الإلكترونية و للملف الذي سيوزع على المستهدفين بالحملة؛
- إشراك مجموعة من الشباب والمؤثرين في الحملة؛

- إشراك شخصيات حقوقية/ سياسية في التسويق للحملة؛
- خلق هوية بصرية خاصة بالحملة : نماذج للهوية البصرية للحملات التي قادتها؛
- عملية الترويج المدفوع على وسائل التواصل الاجتماعي هي كذلك مسألة مهمة لكسب المزيد من التأييد؛
- خلق شراكات مع منظمات محلية يساعد في توسيع رقعة الاشتغال والاقتراب من العينة الأكثر تأثرا بهذه الحملات (في الحملات الترافعية التي تعالج مواضيع متعلقة بالهامش والمدن البعيدة عن المركز)؛
- عقد روابط قوية مع صناع القرار والبرلمانيين والحفاظ عليها حتى بعد انقضاء وقت الحملة ونجاحها؛
- التواصل عبر البريد الإلكتروني باستخدام منصة MailChimp أو تطبيقات مماثلة لمختلف الفاعلين، كل حسب تخصصه، ويمكن للرسائل أن تختلف حسب هذا التخصص؛
- تحليل المقالات والمواد الإعلامية حول الحملة وإبراز نقاط القوة في التغطية وإمكانيات التحسين.

المحور الثالث : تجربة الترافع المؤسساتي لجمعية سمسم-مشاركة مواطنة

يستعرض هذا المحور تجربة جمعية سمسم-مشاركة مواطنة في الترافع المؤسساتي، من خلال تسليط الضوء على بعض القضايا التي حققت فيها نتائج ملموسة، وكذا تلك التي لازال مسار الترافع فيها مستمرا، وذلك من أجل التأكيد على أن الترافع يعتبر مسارا متواصلا ويتطلب المتابعة والتعبئة، وقد يتطلب في بعض القضايا سنوات من العمل قبل الحصول على النتيجة المرجوة.

يهدف هذا المحور إلى تبسيط عملية الترافع المؤسساتي كما تمارسها جمعية سمسم-مشاركة مواطنة حتى يمكن للجمعيات الأخرى الاستلهام من هذه التجربة وتطويرها.

من هي جمعية سمسم-مشاركة مواطنة

سمسم - مشاركة مواطنة
ⵙⵎⵙⵎ - ⵜⴰⵎⵓⵔⵜ ⵜⴰⵎⵓⵔⵜ
SIMSIM - PARTICIPATION CITOYENNE

جمعية سمسم-مشاركة مواطنة، هي جمعية مغربية مستقلة وغير ربحية تهدف لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال للرفع من مشاركة المواطنات والمواطنين في إدارة الشؤون العامة من جهة، وتسهيل مهمة المؤسسات العمومية في الاستجابة لمطالب المواطنات والمواطنين.

تم إنشاؤها سنة 2013 و خلال عشر سنوات من العمل راكمت من خلاله تجربة مهمة في الترافع المؤسساتي حول عدد من القضايا تم تحقيق التغيير المطلوب في عدد منها ولازال العمل قائما على عدد من الحملات. في الآتي من الدليل سيتم استعراض تجربتين من تجارب جمعية سمسم-مشاركة مواطنة، في الترافع كنموذج عملي لما تم تقديمه في المحور الثاني من الدليل.

برنامج تعزيز مشاركة المواطنات والمواطنين في التشريع -نشارك-

الهدف العام للبرنامج :

NOUCHARIK.MA
ⵏⵛⵛⵓⵔⵉⴽ نشارك

يهدف برنامج « نشارك» إلى تعزيز مشاركة المواطنات والمواطنين في التشريع عن طريق تقديم حملات ترافع إلكترونية من طرف المواطنات والمواطنين، ودعم النائبات والنواب في العمل على تقديم مبادرات تشريعية مستمدة من اهتمامات المواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني.

الأهداف الفرعية للبرنامج :

- تشجيع مشاركة المواطنات والمواطنين في الشأن العام عن طريق تقديم ودعم حملات ترافع إلكترونية؛
- تقديم الدعم للنائبات والنواب في بلورة مقترحات قوانين انطلاقا من الحملات الترافعية للمواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني والترافع حولها في البرلمان؛
- تشجيع التواصل الفعال بين النائبات والنواب مع المواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني.

مراحل البرنامج :

المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد

- إطلاق موقع إلكتروني خاص باستقبال حملات الترافع الخاصة بالمواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني؛
- عقد لقاءات مع النائبات والنواب؛
- التواصل مع الجمعيات الشريكة قصد تحديد مواضيع الاشتغال.

المرحلة الثانية : التعريف بالبرنامج

- التعريف بالبرنامج عبر وسائل التواصل التقليدية والحديثة؛
- تنظيم دورة تكوينية لفائدة الجمعيات الشريكة في البرنامج؛
- تنظيم لقاءات تعريفية بالبرنامج في مختلف جهات المغرب؛
- استقبال حملات الترافع عبر الموقع.

المرحلة الثالثة : الاشتغال على الحملات المتوصل بها مع النائبات والنواب

- عقد جلسات عمل تجمع واضعي حملات الترافع على الموقع بالنائبات والنواب وأكاديميين متخصصين؛
- بلورة مقترحات قوانين من حملات ترافع المواطنات والمواطنين.

المرحلة الرابعة: الترافع

- الترافع من أجل تبني النائبات والنواب للحملات والترافع حولها من خلال تقديم مقترحات قوانين في البرلمان..

و قد تم لهذه الغاية إحداث موقع خاص تحت مسمى نشارك Noucharik.ma ، وقدتم تحديد طريقة عمل الموقع من خلال المراحل التالية:

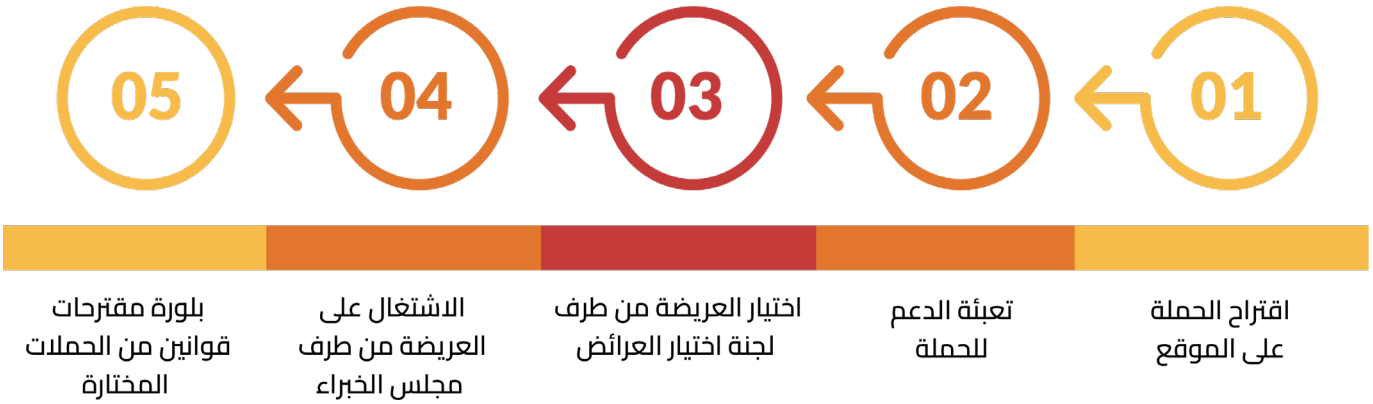

في هذا الإطار توصل موقع نشارك ب 30 حملة ترافعية كما انخرط في المشروع 49 نائبة ونائب، وحولت الجمعية 5 مشاريع حملات ترافعية إلى مقترحات قوانين ويتعلق الأمر ب:

- مقترح قانون يهم تغيير و تتميم القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة؛
- مقترح قانون يقضي بإحداث نظام رخص استغلال خطوط النقل العمومي؛
- مشروع القانون رقم 10.16 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي؛

ملاحظات وتعديلات خاصة بمشروع القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها.

تجربة مشروع

30 حملة ترافعية مقدّمة

40 نائبة ونائب منخرط في المشروع

05 مقترحات قوانين مستمدة من الحملات الترافعية

الحملة الترافعية المتعلقة بالقانون رقم 81.51 المتعلق بالتمويل التعاوني

إن الحملة الترافعية التي قادتها جمعية سمسم-مشاركة مواطنة بشراكة من شبكة الإبتكار للتغيير والآثار المترتبة عنها في هذا المشروع يمكن اعتبارها من النماذج المميزة حول الأثر الذي يمكن أن يحدثه العمل المدني في مسار اتخاذ القرار وقد مرت الحملة بالمراحل التالية:

الاجتماعات التشاورية وإعداد المذكرة

تم عقد اجتماع تشاوري مع ممثلين عن مجلس النواب و باحثين وممثلي المجتمع المدني، وذلك في إطار الإعداد للمذكرة الاقتراحية التي ستتضمن مقترحات الجمعية للتعديل على مشروع القانون و ذلك في أفق عرضها على البرلمان.

2. الاتصال الرسمي بالمؤسسة البرلمانية وتقديم مذكرة التعديلات

ترتب عن اللقاء التشاوري السابق إعداد مذكرة حول مشروع القانون المتعلق بالتمويل التعاوني وقد تضمنت المذكرة ديباجة وجدولا يتضمن التعديلات على المواد الواردة بالمشروع مع الملاحظات المثارة بشأنها.

وقد تم التواصل مع جميع الكتل البرلمانية بالإضافة إلى لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب

قصد طلب اللقاء لتقديم المذكرة، وذلك عبر مراسلات رسمية تم وضعها بمكتب الضبط بمجلس النواب، وبعث رسائل عبر البريد الإلكتروني، كما تم الاتصال بالهاتف مع بعض البرلمانيين والبرلمانيات من اللجنة ومن مختلف التمثيليات السياسية قصد طلب لقاء مع فريق الجمعية لتسليمهم المذكرة والترافع بشأن التعديلات المقترحة والمتضمنة في المذكرة.

وقد أسفر الأمر عن اللقاء مع الفرق البرلمانية 7 من الفرق والمجموعات النيابية الممثلة داخل المجلس آنذاك.

كما عملت الجمعية على حضور أشغال مناقشة مشروع القانون بلجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب.

تتبع المقترحات المقدمة من طرف البرلمان.

في هذه المرحلة ركزت منهجية العمل على تتبع مستجدات المشروع عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للبرلمان، من خلال التركيز على الاطلاع على الجلسات المبرمجة من طرف اللجنة لمناقشة مشروع القانون، وتتبع التعديلات المقدم من طرف الفرق البرلمانية

بعد المصادقة على مشروع القانون من طرف اللجنة قامت الجمعية بالوقوف عند أثر الترافع الذي قامت، من خلال استقراء التعديلات التي تقدمت بها الفرق البرلمانية والمجموعة النيابية، وذلك من خلال البحث عن إلى أي حد تبنت هذه الفرق التعديلات التي وردت في مذكرة جمعية سمسم-مشاركة مواطنة.

وفي هذا الإطار فإن فرق الأغلبية تبنت 5 تعديلات من المذكرة المقترحة، في حين تبنت فرق المعارضة 12 تعديل.

أما فيما يخص مشروع القانون كما تمت المصادقة عليه في صيغته النهائية فقد تضمن 10 تعديلات وردت في مذكرة جمعية سمسم-مشاركة مواطنة.

يمكن تلخيص خطوات الترافع المؤسساتي من خلال تجربة جمعية سمسم-مشاركة مواطنة في الرسم البياني التالي:

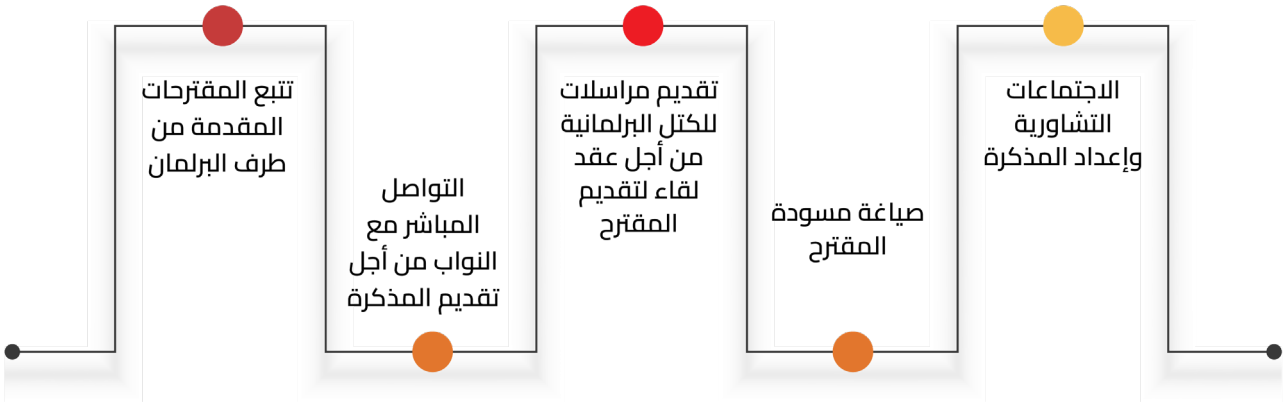

خاتمة

تسعى جمعية سمسم-مشاركة مواطنة إلى مشاركة خبرتها في مجال الترافع المؤسساتي بهدف تمكين جمعيات المجتمع المدني داخل المغرب وخارجه من الاستفادة من نموذج عملها في هذا المجال، مع تسليط الضوء على التجارب الناجحة التي مكنتها من تحقيق مجموعة من الأهداف. كما تعمل الجمعية على تعزيز تفعيل الديمقراطية التشاركية التي تم إقرارها في دستور المغرب لعام 2011، من خلال تأويل إيجابي يضم ممارسات متعددة، من بينها نموذج الترافع المؤسساتي الذي تبنته الجمعية. وتسعى أيضا إلى بناء علاقة متوازنة بين المواطنين والمؤسسات والمنتخبين، خاصة البرلمان، بما يضمن إشراك المواطنين بشكل مستمر في تدبير الشأن العام، وليس فقط في الفترات الانتخابية.

وفي هذا الإطار نظمت الجمعية تدريبا في الترافع المؤسساتي لفائدة منظمات المجتمع المدني في يناير 2024،وقدم المشاركون في التدريب بعد تشاور وعمل مع الجمعيات التي يمثلونها 7 مقترحات لحملات ترافعية.

وتم اختيار حملتين من المقترحات المقدمة لدعمها ويتعلق الأمر ب:

1. حملة ترافعية حول تحقيق المساواة في حقوق المرأة في مدونة الشغل من «جمعية تحدي للمساواة والمواطنة»؛
2. حملة ترافعية حول إحداث إطار قانوني لأسر الاستقبال بالمغرب من اقتراح «جمعية أمان».

وقد تم عقد لقاءين تشاوريين حول الموضوعين من أجل تحفيز النقاش وجمع التوصيات لصياغة مقترحي قانون والترافع حولهما.

يمثل هذا الدليل خطوة جديدة لجمعية سمسم لمشاركة خبرتها في مجال الترافع المؤسساتي، حيث تم توثيق تجربتها لتكون متاحة للجميع للاستفادة منها. وتسعى الجمعية من خلال هذا الدليل إلى فتح المجال لتنظيم برامج تدريبية مستقبلية في مجال الترافع المؤسساتي.

الفهرس

لماذا هذا الدليل؟	3
المحور الأول : الإطار النظري لعملية الترافع	4
أولا : الإطار المعياري الدولي للمشاركة المواطنة	4
ثانيا : الأساس الدستوري والقانوني للترافع في المغرب	8
ثالثا : الترافع كآلية مركزية لإعمال الديمقراطية التشاركية	10
رابعا : المشاركة المواطنة على المستوى الترابي	11
المحور الثاني : القواعد الأساسية لعملية الترافع	12
ما هو الترافع؟	13
الفرق بين الترافع والتحسيس	13
من له الحق في الترافع؟	13
مستويات الترافع	13
لماذا الترافع؟	14
أهداف الترافع	14
منهجية الترافع	14
إعداد استراتيجية الترافع	15
التواصل خلال العملية الترافعية	21
المحور الثالث : تجربة الترافع المؤسساتي لجمعية سمسم	23
من هي جمعية سمسم-مشاركة مواطنة	23
برنامج تعزيز مشاركة المواطنات والمواطنين في التشريع -نشارك-	23
الهدف العام للبرنامج	23
الأهداف الفرعية للبرنامج	24
مراحل البرنامج	24
الحملة الترافعية المتعلقة بالقانون رقم 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني	26
خاتمة	28

نوابك
nouabook.ma

سمسم - مشاركة مواطنة
ⵙⵎⵙⵎ - ⵜⴰⵎⵓⵔⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
SIMSIM - PARTICIPATION CITOYENNE

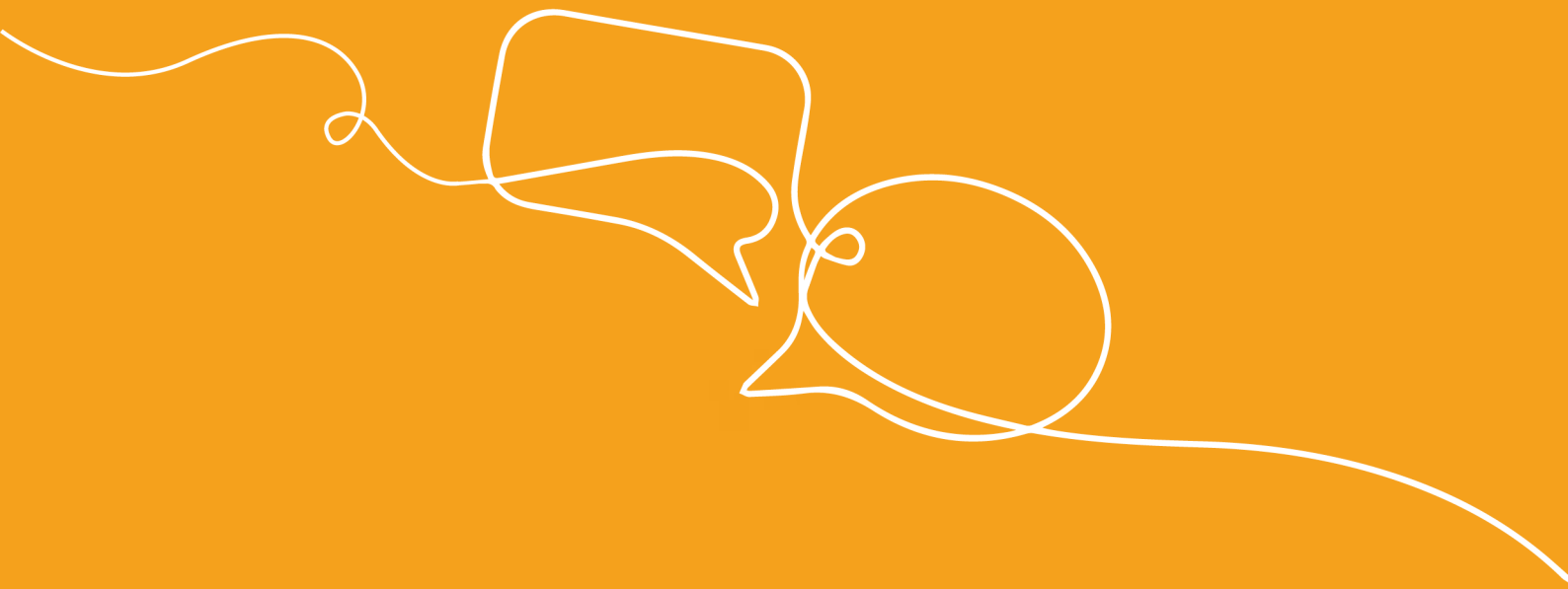

نـوابـك
nouabook.ma

سـمـسـم - مـشـاركـة مـواطـنـة
ⵙⵎⵙⵎ - ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⴰⵡⵉⵜ
SIMSIM - PARTICIPATION CITOYENNE